قانون الأحزاب وأثره على الأمن القومي العراقي بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٥

م. علية عبد الحسين سعيد نصر الله
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة البصرة

الملخص

يتناول البحث المعنون "قانون الأحزاب وأثره على الأمن القومي العراقي بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ " دور الأحزاب منذ عام ٢٠٠٣ والقانون الذي أقرته الحكومة العراقية وتأثيرها على الوضع الأمني في العراق ،ويهدف الى تسليط الضوء على الأوضاع الأمنية التي شهدنها الساحة العراقية بعد عام ٢٣ وحتى ٢٠١٥ ووضع عمل الحياة الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

The Law Of parties And Its Impact On Security Iraqi Nationalist Between Two Years 2003-2015

Lect .Aliya Abdu Al Hussein Saied

College of Education of Humanities / University of Basrah

Abstract

Addressed Research The Role Of parties in Iraq since 2003 And The Law Passed by The Iraqi government About those parties and Their impact on The security situation in Iraq. The research aims to shed light on the security situation I witnessed the Iraq arena after a year 2003 and even 2015 and put the action of party life in Iraq after years 2003.

أهم محاور البحث يتضمن : –

- **المبحث الأول : نبذة تاريخية عن تاريخ الأحزاب منذ العهد العثماني عام ١٩٠٨ وحتى عام ٢٠٠٣**
- **المبحث الثاني : الأمن القومي العراقي وتحدياته : –**
- **أولا" : مفهوم الأمن القومي**
- **ثانيا" : عناصر وتحديات الأمن القومي العراقي**
- **المبحث الثالث : واقع الأحزاب وإقرار قانون الأحزاب العراقي بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٥**
- **المبحث الرابع : اثر أنشطة الأحزاب على الأمن القومي العراقي بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٥**

أهمية البحث

- **إبراز الدور القيادي الذي لعبته الأحزاب بعد عام ٢٠٠٣ حيث كان دورها قبل هذه المدة دورا" ذات طابع انتقامي ثوري في مقارعة السلطة .**
- **بيان دور الأحزاب بعد عام ٢٠٠٣ من خلال إعادة هيكلة تنظيمها واثره تلك الأحزاب على التطورات السياسية في العراق وخاصة الجانب الأمني**
- **يوضح البحث ان القوانين التي سنت بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ تختلف عن سابقتها فكانت سلاح ذو حدين الأولأنها تتضمن عدم التدخل من قبل الدولة في تشكيل الأحزاب او شروط عمل الأحزاب والثاني كان لها الأثر الكبير على الجانب الأمني في البلاد**
- **استمرار التواصل العلمي بين الباحثين والمبدعين أينما كانوا**

أهداف البحث

- **تسليط الضوء على الأوضاع الأمنية التي شهدنها الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٥**
- **يوضح عمل الحياة الحزبية في العراق بعد سقوط حكم البعث المحظور عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٥**
- **التركيز على ماهيةالبنىالتنظيمية المختلفة للأحزاب العراقية بعد عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٥**
- **ترصين وتدعيم استقرار المجتمع من قبل توحيد أهداف الأحزاب وتقوية تماسك نسيجه المتنوع لتحقيق التقارب والتعايش السلمي والمجتمعي بين فئات المجتمع من خلال ترسيخ منهج الاعتدال والتسامح والحوار ونبذ كافة إشكال التطرف والإرهاب التكفيري**
- **التعريف بدور الأحزاب فيما إذا كانت قد نجحت في استقرار وبناء المجتمع او انها كانت احد الأسباب في تردي الوضع الأمني في العراق .**

المقدمة

يمتلك العراق مميزات وأهمية إستراتيجية، من حيث الموقع الجغرافي الجيوسياسي والثروات الطبيعية ، جعلت منه محط أنظار الدول الطامعة منذ القدم ، التي جاءت على شكل غزوات واحتلال وهجرات ،الأمر الذي انعكس على الأمن القومي العراقي ، فأصبح مهددا" بشكل دائم ، مما انعكس على وضعه الداخلي مسببا" له الكثير من المشكلات الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ،بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣، وسقوط الحزب الواحد ،تسبب ذلك بفوضى عارمة من أهم مظاهرها انتشار الأسلحة بصورة واسعة وظهور العديد من التشكيلات والتنظيمات ، البعض منها تحمل السلاح كحجة لمقاومة المحتل وبعد خروج الاحتلال عام ٢٠١١ استمرت تلك المظاهر من قبل الأحزاب السياسية فكان لابد من تنظيم ذلك من خلال إقرار قانون ينظم العملية السياسية المتمثلة بالأحزاب وهنا يكمن سبب اختيار البحث ،في تقديم دراسة حول واقع التجربة الشاملة للحكومة العراقية (قانون الأحزاب أنموذجا") وأثر تلك الأحزاب على الأمن القومي العراقي .لذلك يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية :

- ماهية أهم تشكيلات الأحزاب العراقية التي ظهرت بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ ؟
- ما هو الدور الذي لعبته الأحزاب في الحياة السياسية في العراق ؟
- ما هو موقف الحكومة العراقية من ظهور الأحزاب بعد عام ٢٠٠٣؟
- ماذا نقصد بالأمن القومي العراقي واثر أنشطة الأحزاب عليه ؟
- موقف المجتمع العراقي من الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣

للإجابة على هذه التساؤلات قسم البحث الى مقدمة ومباحث أربعة : استعرض المبحث الأول الخلفية التاريخية للأحزاب السياسية في العراق منذ العهد العثماني حتى عام ٢٠٠٣ ،تناول المبحث الثاني ، مفهوم الأمن القومي العراقي وتحدياته ، وتطرق المبحث الثالث ،موقف الحكومة العراقية من الأحزاب من خلال إقرار قانون الأحزاب العراقي المرقم ٣٦ لعام ٢٠١٥ ،إما المبحث الرابع فوضح اثر أنشطة الأحزاب على الأمن القومي العراقي ،وأخيرا" الخاتمة التي بينت أهم ما توصلت إليها الدراسة بشأن قانون الأحزاب في العراق ونتائجه ثم قائمة المصادر .

المبحث الأول : الخلفية التاريخية للأحزاب السياسية في العراق منذ العهد العثماني منذ عام ١٩٠٨ حتى عام٢٠٠٣

كان النشاط السياسي في العراق في الفترة العثمانية يعتمد على الزعامات التقليدية ، ففي المدن على التجار وأقطاب الحياة الصوفية ، وكبار رجال الدين (فقهاء وقضاة) ونقباء الأشراف ونقباء الحرف المنظمة في هيئات تسمى حينها " الأصناف " إما في الأرياف والبوادي فكان حكام الولايات العثمانية يحكمون بالتعاون مع الزعماء المحليين (الوجهاء) بمن فيهم قادة الجماعات المحلية المسلحة التي تحمي المدن كنوع من التنظيم الذاتي[١] .

مرت الحياة السياسية في العراق بعدة أطوار ففي مرحلة الزعامات التقليدية في عهد الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ للأحزاب السياسية ومرحلة الأحزاب الحديثة على رأسهم الحزب الوطني جعفر ابو التمن احد رواد الاستقلال ومرحلة الأحزاب البرلمانية في العهد الملكي مثل حزب الإخاء والعهد مرحلة الأحزاب الأيديولوجية تبدأ بثلاثينات من القرن العشرين مثل حزب الشيوعي العراق عام ١٩٣٤ والوطني الديمقراطي ليبرالي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب القوميين العرب مع صعود عبد الناصر في عام ١٩٥٢ ولاحقا حزب الدعوة الإسلامي عام ١٩٥٩ أدى نشؤ هذه الأحزاب الى تغيير اللوحة السياسية والنشاط السياسي في المدن ،اما في فترة الاحتلال البريطاني للعراق فقدأ دىإلى قيام الحضر والعشائر إلى إنشاء دولة مركزية حديثة فنتج عنه نشؤ الحركات والأحزاب السياسية التي طالبت بالاستقلال[٢].

كانت الحياة السياسية في تلك المدة مقيدة في المشاركة السياسية مما جعل الأحزاب تتبنى التغيير العنيف السري(الانقلاب العسكري)بالرغم من ان برامج الأحزاب الأيديولوجية(الشيوعي الديمقراطي ، الكردستاني الوطني الديمقراطي) يخلو من أي إشارة إلى إسقاط " الحكم الملكي بوسائل العنف الثوري "وان أولإشارة وردت في هذا الشأن جاءت عام ١٩٥٦ الذي تبناه ضباط الأحرارأ دىإلى إسقاط النظام الملكي عام ١٩٥٨ بعد ذلك الامتناع عن تطبيق قانون الأحزاب الجمعيات عام ١٩٦٠ ثم توالت انقلابات عسكرية وانقلابات مضادة ،فبعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣ ألغيت كل مظاهر الحياة الديمقراطية ومنها الحياة الحزبية ولم يسمح بالنشاط

السياسي سوى الحزب الحاكم (حزب البعث المنحل) واستمر الحال على كبت الحريات طيلة مرحلة الحكم ألعارفي وكذلك بعد عودة حزب البعث ثانية الى السلطة في تموز عام ١٩٦٨ ، انتهت بانقلاب عسكري جديد قاد العراق على أثره حكم البعث المحظور حتى عام ٢٠٠٣ [٣]

حصر نظام الحزب الواحد الشمولي الحياة السياسية له و ذات إيديولوجية واحدة ومما ساعد على تقوية أركان نظامه النمو الاقتصادي في فترة السبعينات من القرن العشرين ، اذ عمل حزب البعث في نهاية عام ١٩٧٧ بالتصدي لكل التوجهات سواء علمانية او ليبرالية او دينية فبدأت موجه استهداف للعناصر الدينية النشطة من المذاهب الأخرى ، وكذلك القواعد الحزب الشيوعي العراقي (المتحالف مع حزب الشعب) فيما سمي بالجبهة الوطنية والقومية ووصولا" الى عام ١٩٨٠ثم عد كل حزب او جمعية او تجمع من أربعة إفراد فأكثر مناوئا" لحزب البعث والنظام فتم إفراغ الساحة السياسية والثقافية من كل فكر او ممارسة من خارج حزب السلطة [٤] ،استمر هذا الوضع في العراق في ظل الحروب والمغامرات العسكرية والحصار ، الأمر الذي قضى على الحريات السياسية والدينية فبقيت الأحزاب السياسية تعمل بشكل سري بسبب إحكام الإعدام ولم يتغير الوضع إلا بعد سقوط نظام البعث بالتعاون مع التحالف الدولي عام ٢٠٠٣ [٥]

نستشف مما تقدم ،ان التشريعات السياسية للأحزاب منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى سقوط عام ٢٠٠٣ تشترك في قضيتين أساسيتين :

الأولى :- تقييد العمل الحزبي من خلال وضع ضوابط على حرية تأسيس قائم على أساس ديني –طائفي او قومي اذ كانت تلك الأحزاب ذات طابع مقاومة تغير ضد السلطة .

الثانية : – توسع دور السلطة في التدخل في حياة الأحزاب الداخلي [٦]

صدر في عام ١٩٩١بتشريع(قانون الأحزاب السياسية) سمح فيه لكل عراقي وعراقية بتأسيس حزب سياسي وان لايتعارض مبادئه مع مبادئ ثورة ١٧ تموز كما حظر هذا القانون تأسيس أحزاب إقليمية تخص طائفة او عنصر وديانة، الذي بقي حبرا" على ورق بسبب عدم ايمان قيادة الحزب المذكور بالنظام الديمقراطي[٧] علما" ان القوانين التي سنت بعد الاحتلال الأمريكي تختلف عن سابقاتها في أنها لاتنطوي على اي تدخل من قبل الدولة في تشكيل الأحزاب وفي حياتها الداخلية ، كما لم تحدد أي شروط لقيام عمل الأحزاب لكونها تنطلق من حاجة السلطة الائتلاف المؤقت الى إقامة دولة ديمقراطية ليبرالية علىوكانت أولى هذه التشريعات وأهمها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٣ [٨] ومن ضمن أنماط الأحزاب السياسية التي اعتمدتها في برامجها أسلوب عمل العسكر ، وذلك بالاعتماد واستخدام ميلشيات خاصة في فرض برامجها بالقوة وتعزيز قدراتها على التعبئة واعتبرت تلك الميلشيات عنصر ركيزة أساسي في حين تحولت بعض الميلشيات الى منظمات حزبية ودخلت المنافسة السياسية وقد أعطت هذه الميليشيات الاتجاه العام للحزب وتكتيكيه وشكله[٩]

بعد هذا العرض للتطورات السياسية في العراق ، يمكن القول ان العراق لم يتمتع بالاستقرار السياسي خلال هذه الفترة بسبب التغيرات المستمرة في سلطة الرئاسة التي آلت الى ظهور حزب واحد وبقائه في السلطة لمدة تجاوزت أربعة وثلاثون عاما".

المبحث الثاني / الأمن القومي العراقي وتحدياته بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٥

أولا" : مفهوم الأمن والأمن القومي العراقي :

يعد الأمن[١٠] من الضرورات الفطرية والأساسية في الحياة الإنسانية ، فهو لايقلأهمية عن ضرورة الطعام والشراب لدى الإنسان ، وقد ربطت الآية الكريمة حاجتي الطعام مع الأمن في قوله " الذي أطعمهم من جوع واءمنهم من خوف " [١١] ومعنى الأمن القوي الذي يطمئن الناس إليه كما في قوله تعالى " إن خير من استأجرت القوي الأمين " [١٢] .

يعرف الأمن القومي اصطلاحا" : عبارة عن عملية محلية مركبة تحدد قدرة الدولة على تنمية إمكاناتها وحماية قدراتها على كافة المستويات في شتى المجالات من الإخطار الداخلية والخارجية وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة والسياسة الموضوعة بهدف تطوير نواحي القوة وتطويق جوانب الضعف في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة في أطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية [١٣]

يقوم مفهوم الأمن القومي العراقي على عنصرين أساسين هما [١٤]:

أ- مجتمع قومي : عبارة عن شعب واحد متجانس ومتحد بشكل البنية الاجتماعية للدولة العراقية .

ب-الإطار السياسي : هو وجود الإطارالسياسي لهذا المجتمع وهو الدولة او النظام الحاكم المسيطر على مقاليد الأمور في الدولة .

ثانيا" : اهم التهديدات للأمن القومي العراقي بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠١٥

أ- التهديد السياسي :

بدأ العراقيون يجدون أمنهم وهويتهم في الو لاءات التقليدية المحلية العشائرية ، المذهبيةاوالاثنية لافي الهوية الوطنية الجامعة [١٥] ان السياسات الخاطئة التي مارسها النظام السابق والحروب التي خاضها مع دول الجوار(إيران، الكويت) تسببت بحصار وعزلة سياسية شبه كاملة مع العالم الخارجي ، أثرت بشكل كبير على الدولة العراقية والأمن القومي العراقي ، كما اختزل النظام السابق مؤسسات الدولة في أعلى الهرم بفئة محددة من المقربين منه مما أدى الى انهيار الدولة بمجرد انهيارهم أدى الى تهديد مباشر للأمن القومي العراقي [١٦] .

اما بالنسبة لظروف العراق ما بعد الاحتلال فقد أثرت هي الأخرى بشكل ملحوظ على الأمن القومي العراقي من خلال تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية للنظام السياسي الجديد على أساس المكونات الطائفية والقومية (شيعية ، سنة ، أكراد) الأمر الذي سبب التقسيم التهديد في[١٧] :

١- عدم وجود إجماع وطني عراقي حول المصالح الوطنية العليا .
٢- ضعف الإرادة الوطنية .
٣- ظهور الأحزابالمدعومة من الخارج وتمثيلها لأجندات غير وطنية .
٤- استغلال الحركات المتطرفة (داعش وغيرها) لهذا التقسيم لتبرير سلوكها العدواني ضد باقي المكونات

لقد بررت الحكومة العراقية هذه التهديدات متمثلة في [١٨] :

١- وجود قوات أجنبية على ارض العراق .
٢- التغلغل الإسرائيلي في العراقبإقليم كردستان خاصة .
٣- دور دول الجوار العراقي .
٤- دور المخابرات الدولية .
٥- عصابات الجريمة المنظمة .
٦- الصراع العربي الإسرائيليوانعكاسه على العراق باعتباره دولة مواجهة عربية .
٧- القوانين الدولية الضاغطة على العراق (التزامات سالبه وضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)خرج العراق من طائلة هذا البند فيما بعد .

ب – التهديدات العسكرية والأمنية :

يمتلك العراق جيشا" ذو تاريخ قديم قياسا" بدول المنطقة وقد تراكمت لدية خبرة في التسليح والقتال [١٩] ، الاان هناك عوامل وظروف أدت الى إنهاك هذا الجيش العريق منها:

١- خضوع الجيش لرغبة السلطة أدى الى إنهاكه واستنزافه ، ومثال على ذلك ما قام به النظام السابق بزج هذا الجيش في حرب ٨سنوات مع إيران ودفع بقواته لقمع شعبه في انتفاضة عام ١٩٩١ .
٢- انهيار الجيش في (حرب الخليج الثانية) اثر احتلال العراق للكويت وكذلك الأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وحل الجيش العراقي من قبل الحاكم المدني الأمريكي للعراق (بول بريم) كل ذلك تسبب فيإحداث شرخ واضح في الجيش العراقي وبعد

إعادة تنظيمه يخوض حربا" مع تنظيم داعش وهذا العدو متمرد تمرس على حرب العصابات التي لم يألفها الجيش النظامي العراقي (تسلل الحدود ، وتفجيرات السيارات المفخخة ، والانتحاريين ، تفجيرات العبوات الناسفة وغيرها) مما أدى الى إنهاكه بصورة آنية .

٣- كان الجهاز الأمني في عهد النظام السابق يتصف بالقمع والشدة فقد كثرت السجون السرية والمعتقلات والإعدامات والاغتيالات لكل فئات الشعب منهم المثقفين والمعارضين السياسيين و التجار وقد تنوعت مهمات هذا الجهاز الأمني [٢٠] وصنفت الى مسميات عدة ولكنها جميعها كانت تصب في قمع إرادة الشعب العراقي ومراقبته وكبح حريته في التعبير .

٤- تولد شعور لدى المواطن العراقي بالتخوف تجاه الأجهزة الأمنية العراقية وبالتالي عدم الرغبة من التقرب من الدوائر الأمنية والتعاون معها وهذا بحد ذاته يعد تهديدا" على المستوى الأمني .

٥- انهيار الجهاز الأمني بعد الاحتلال مما أدى بالمواطن الى الاعتماد على البدائل في حفظ أمنه مما سبب بروز ظاهرة انتشار الأسلحة غير المرخصة بيد المواطن [٢١]. ومما له الأثر البارز في ترد ي الأوضاع الأمنية في العراق اذ كانت سرقة ألاف الأطنان من الذخيرة الحربية من معسكرات الجيش العراقي ، وسرقة مركز الأبحاث النووية في التوثية ، هذه السرقات قادت البلاد الى فراغ قوة قاد الى شيوع ظاهرة وجود الشركات الأمنية الخاصة التي كان يعمل بها الآلاف من العناصر الأجنبية والتي شكلت مهددات للأمن الوطني اذ أدخلت بعد انتشار نشر السلاح غير تسليح العشائر تحت مايسمى ب" مجالس الصحوة " [٢٢]

ثالثا" : أهم التحديات التي واجهها الأمن القومي العراقي :

يعد الإرهاب المهدد الأول للأمن القومي العراقي ، اذ انه استهدف من المصالح ووسائل عيش المواطن ، التي هي اساس التنمية لأي مجتمع اذ لاتنمية بدون أمن [٢٣] لذلك سعى داعش الى خلق حالة انقسامية عميقة في المواقف السياسية ذات البعد المصيري بين المكونات

السياسية في العراق (أحزاب ، تيارات ، التنظيمات السياسية الأخرى) وهنا تأتي دور التدخلات الأجنبية أيضا" (دول ، منظمات ، حركات إرهابية) في خلق حالة من التواطؤ مع الأحزاب السياسية العراقية الفاعلة في العملية السياسية ، وقد سعى داعش الى القيام بالأتي [٢٤] :

١- زيادة حالة الاحتقان والصراع السياسي بين التنظيمات والأحزاب السياسية .
٢- ترويج الشعارات الطائفية وتعميقها في ذهن السياسيين والمواطنين .
٣- الطعن والنيل من الرموز والشخصيات السياسية واتهامها بقضايا مخلة بالوطنية .
٤- اغتيال سياسيين من مختلف المكونات وخصوصا" المتخاصمة سياسيا" ليتم تبادل الاتهامات بين الأحزاب السياسية .
٥- متناغمةأهداف الدول المعادية للعملية السياسية في العراق وتلبية طموحاتها ببقاء العراق ضعيفا" وهشا" من الناحية الأمنية والسياسية كي لايهدد مصالحها في المستقبل مما يجعلها غير معترضة على عمله في العراق وتقوم بتسهيل عملية انتشاره وتواجده على الأراضي العراقية .
٦- خلق مصالح تتماشى مع رغبة بعض الأحزاب والتيارات السياسية في العراق والطامعة الى الحصول على السلطة لتحقيق مكاسب او أجندات مرتبطة بالفساد الإداري والمالي.
٧- استهداف وتهديد حياة السياسيين الناجحين والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة لكي لا يشاركوا في تصميم وبناء عملية سياسية وطنية تحقق المصالح الوطنية العليا [٢٥] .

نفهم مما تقدم ، هناك جملة من التحديات تواجهه العراق سواء على الصعيدين الأمن الوطني او القومي وكلاهما يؤثرا" على استقرار وأمن العراق وخاصة من الناحية السياسية في جعله يتسم بالضعف او بالأدق يصبح نظاما" هشا"

المبحث الثالث/ موقف الحكومة العراقية من الأحزاب وإقرار قانون الأحزاب في عام ٢٠١٥

شهدت الساحة العراقية بعد سقوط حزب البعث المحظور عودة الحياة الحزبية ، فاندفعت خلالها القوى والشخصيات الى تشكيل أحزاب وتكتلات شبه حزبية حملت أسماء مختلفة لتعبر

عن رغبتها في ممارسة العمل السياسي [٢٦] وفي ظل الفوضى وضعف مؤسسات النشر والاتصال ، اضطرت هذه التشكيلات الى التعبير عن نفسها من خلال الشعارات والمسميات التي اكتظت بها جدران الأبنية [٢٧] .

ظهرت الأحزاب كرد فعل على حالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود من سيطرة الحزب الشمولي الواحد والحرمان المطلق من فرض العمل السياسي داخل العراق منذ فشل تجربة الجبهة الوطنية أواخر السبعينات ، فضلا" عن الفراغ السياسي لأي شكل من إشكال السلطة وما ترتب عليها من فوضى انطلقت معها الإرادات الفردية والجمعية لتأسيس تكتلات سياسية .جاءت الأحزاب من منطلق الشعور بالمطالبة بحقوق الفئات الدينية والعرقية التي تمثلها غير ان الأحزاب التي هيمنت على المشهد السياسي في هذه المرحلة هي أحزاب ما كان يسمى(المعارضة الجديدة) التي تأست خارج العراق بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ والتي كانت جزء من مؤتمر لندن في ٢٠٠٢ وما عقبه مؤتمر صلاح الدين في كردستان ٢٠٠٣ حيث انتخبت لجنة المؤتمر خمسة أحزاب هي(حزب المؤتمر الوطني، حركة الوفاق الوطني، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ، حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، حزب الديمقراطي الكردستاني) وشكلت هذه الأحزاب الأركان الأساسية لمجلس الحكم الانتقالي في العراق [٢٨].

نستنتج مما تقدم ، لم تكن الأحزاب تعاني ضعف في النشر وانما اساليب الأحزاب كانت بدائية وغير منتظمة ، اذ سرعان ما دخلت الأجهزة المتطورة الى العراق بعد عام ٢٠٠٣،وهنا يطرح تساؤل حول أهميةظهور الأحزاب السياسية في تلك الفترة ،ويمكن أجمالها بالأتي [٢٩]:

- أصبحت الأحزاب السياسية طرفا" مهما" وركنا" أساسيا" في النظام السياسي الديمقراطي ويقع على عاتق الدولة مسؤولية جعل تشريعاتها تحدد مكانتها وتمهد الطريق في تقرير أمر مشاركتها لأداره وظائفها المتعددة داخل الدولة .
- الأحزاب السياسية عنصر أساسي وضروري في النظام السياسي الديمقراطي من خلال مشاركة الشعب في الحياة السياسية ليكون الشعب قادرا" على تحمل المسؤوليات العامة (شعب سياسي) ويكون ذلك تحت غطاء ومظلة القانون السياسي .

- علية فأن التعددية في الرأي واحترام الرأي الأخر تم عبر اطلاق الحريات الأساسية وفي مقدمتها حرية تأسيس الأحزاب وحرية الصحافة وحرية التعبير والتظاهر السلمي والتي تعد من متطلبات النظام الديمقراطي .

وكانت الأجواء الديمقراطية والدعوة للانتخابات والامتيازات البرلمانية دافع قوي لرغبة الشخصيات للدخول في المعترك السياسي من خلال تكوين الأحزاب ،وقد تميز المشهد الحزبي بعد عام ٢٠٠٣ بالسرعة في التطور لمشاركة الأحزاب في البرلمان بعد حصولها على مقاعد فيه [٣٠] .

يفهم ممانقدم، ان ظهور الأحزاب بأعداد هائلة في ظل تصاعد حجم التناقضات السياسي والاجتماعية والأمنية ، التي يشهدها العراق تعكس لنا صورة الأوضاع الفوضوية على جميع الأصعدة التي يشهدها العراق من جهة وتعكس لنا صورة الأحزاب المتعددة سواء القديمة والمتشكلة حديثا" حالة الفوضى القيادية والفكرية وارتقاء المصالح السياسية فوق كل شي بغض النظر عن الوضع السياسي والأمني الذي يعشيه العراق .

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق تناحرت الأحزاب السياسية فيما بينها على صراع المناصب وفق صراع طائفي ونظام محاصصي [٣١]

كان موقف الحكومة العراقية إمام هذه التطورات السياسية التي تعصف بالبلد أشارك جميع الأحزاب المشاركة في السلطة ، وهي الوسيلة التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها ضمان تمثيل عرقي واسع داخل مؤسسات الدولة خلال فترة الاحتلال من ٢٠٠٣–٢٠١١ مما أعطى ممثلي الأحزاب الذين تم تعيينهم كوزراء السلطة لملء المناصب الرفيعة بالمقربين إليهم وتوظيف الحزبين حسب مراتبهم في الحزب في مناصب أخرى داخل وزارتهم [٣٢].

أخفقت الإدارات التي حكمت الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بدءا" من الإدارة المدينة لسلطة الائتلاف المؤقتة وحتى عام ٢٠١٥ في إدارة شؤون البلاد والسبب هو تصارع المصالح الطائفية والحزبية والشخصية والذي نتج عنه عدم الاستقرار في الجانبين السياسي والأمني

(٣٣) فضلا" عن خطورة الأوضاع الأمنية بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ والأزمة المالية الناتجة في الأصل عن الأزمة الهيكلية في الاقتصاد العراقي وانخفاض أسعار النفط العالمية ، المصدر الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة للدول العراقية وارتفاع نفقات الحرب ضد تنظيم داعش ، كل ذلك انعكس سلبا" على الوضع السياسي الذي يعاني في الأصل من إشكالات عدة وبدوره قاد الى نتائج وخيمة على مستوى الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد [٣٤].

كان إمام الحكومة العراقية حراك سياسي يدور كالأتي :-

أولا" : خلل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ المصمم ظاهريا" لضمان التمثيل العرقي الطائفي

العادل في مؤسسات الدولة لكنه في الواقع يسمح للأحزاب السياسية ذات الهويات العرقية الطائفية بالسيطرة عليها[٣٥] ،من الجدير بالذكر ،عاش العراق في الفترة مابين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ في براثن حرب أهلية طائفية وكانت جميع الأحزاب الكبرى تقريبا" ضالعة في الصراع المسلح إثناء تلك الأوضاع [٣٦] وعادت معدلات العنف في عام ٢٠١٣ الى مستوى الذروة التي كانت عليها عام ٢٠٠٨ ففي سنة واحدة أعلن " داعش " مسؤوليته عن ٢٠ موجه من الهجمات القاتلة و٨ عمليات تحطيم للسجون التي بلغت ذروتها في الهجوم على سجن ابو غريب مثلا" [٣٧].

ثانيا" : هو تزايد ضعف ثقة الشعب بهذه الأحزاب والغضب من ادائها الضعيف .

ثالثا" : انقسام القيادة السياسية خاصة داخل القوى السياسية الشيعية الكبيرة (حزب الدعوة ، المجلس الأعلى الإسلامي ، كتلة الأحرار).

أصبحت السياسة في العراق تحكمها مسألتان : الصفقات وخلق الأزمات واحتكارها فبعد انتخابات الحكومات المحلية للمحافظات في حزيران عام ٢٠١٣ هي صفقات وصفها المتحالفون أنفسهم بأنها فقدت المبدئية والقيم الأخلاقية واتسمت بالغدر والخيانة بمعنى انها ماكانت من اجل برنامج يهدف الى خدمة المواطن وأعمار الوطن ،بل ميكافيلية اعتمدت مبدأ الغاية تبرر الوسيلة والغاية هنا مصلحة يحكمها الانتماء الكيان سياسي وتغلب على الانتماء للوطن[٣٨].

تمثل موقف الحكومة العراقية تجاه تلك الأوضاع بإصدار قانون رقم ٣٦ لعام ٢٠١٥ ،(٣٩) المؤرخ في ٢٠١٥/٩/١٧ المتكون من ٦١ مادة تهدف الى تنظيم الإطار القانوني لعمل الأحزاب السياسية على أسس وطنية ديمقراطية تضمن التعددية السياسية وبحق المشاركة الواسعة في الشؤون العامة (٤٠)

كان بنود القانون يعتمد آليات الديمقراطية في اختيار قيادات الأحزاب فقد ركز القانون في أكثر من مادة على الجوانب التنظيمية للأحزاب حيث نصت المادة السادسة منه على " يعتمد الحزب او التنظيم السياسي الآليات الديمقراطية لاختيار قيادات الحزب او التنظيم السياسي " يفهم من هذه الأمور انه يتطلب من الأحزاب ان تخلق من نفسها مؤسسة رصينة قادرة على استيعاب كل هذه الأمور التنظيمية التي لها شخصيتها التي تميزها عن غيرها من الأحزاب(٤١) ، وفيما يخص موضوعنا حول علاقة قانون الأحزاب بالأمن القومي العراقي ، نصت المادة ٩–١٠ يشترط على مؤسس الحزب والأعضاء على ان لايكون من أعضاء السلطة القضائية وهيئة النزاهة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا لحقوق الإنسان ومنتسبين الجيش وقوى الأمن الداخلي وجهاز المخابرات وعلى من كان منتميا" الى حزب ان يختار بين الاستقالة من الحزب او الوظيفة في الجهات المذكورة أنفا"، كما نصت المادة – ٢٤ ثامنا" " وعلى الأحزاب والتنظيمات السياسية تقديم تعهد يتضمن التزامها بالحفاظ على الهوية الوطنية وأمن الدولة عند ممارستها لأنشطة وعلاقات مع الأحزاب والمنظمات السياسية غير العراقية وأعلام دائرة الأحزاب السياسية في حالة وجود أية نشاطات او ملاحظات من قبله غير المخلة بالأمن العام او منافية للدستور "(٤٢)

كان من شأن قانون الأحزاب الذي اقره البرلمان تنظيم عمل الأحزاب في العراق والذي يعد أهم أداة تستعمل في ممارسة الحكم وإدارة العمل السياسي ولايمكن لنظام حكم ديمقراطي ان يسير بصورة جيدة دون وجود أحزاب سياسية رصينة (٤٣) .

نفهم مماتقدم ، ان تنظيم الحياة السياسية في أي بلد ولاسيما العراق ضروريا" وخاصة انه عاش أوضاعا" قهرية في ظل النظام البائد وتحت ظل الحزب الأوحد وبالتالي كان لابد من

وجود إيقونة تنظم الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ فكان من جملة ما تم من إجراءات هو قانون الأحزاب السياسية .

وهنا تطرح تساؤلات عدة حول الآثار والتبعات التي ينتج عن إقرار هذا القانون بالنسبة للأحزاب؟ والوضع العام في العراق ، وهل نجحت الحكومة العراقية بذلك من خلال إعادة تنظيم الحياة السياسية للبلاد ؟ وبالتالي على الوضع الأمني في العراق ، هذا ماسيحاول المبحث الرابع الإجابة عنه .

المبحث الرابع /اثر أنشطة الأحزاب على الوضع الأمني في العراق بعد عام ٢٠١٥

واجهت الحكومة العراقية بعد إقرارها قانون تنظيم الأحزاب مسائل عدة : نجحت الأحزاب الشيعية السياسية وأحزاب إقليم كردستان بسيطرتها على العملية السياسية في العراق [٤٤]، كما ان ضعف قدرات الأجهزة الأمنية العراقية [٤٥] وعدم كفاءتها وافتقارها الى التعامل الصحيح مع مسببات التطرف والإرهاب مثل خطرا" كبيرا" على الأوضاع الأمنية في العراق[٤٦] كما ان الجانب الأمني من أكثر الميادين تأثرا" بسياسات إدارة الحكم ، مما قاد الى تردي الوضع عبر صور عدة منها كثرة سقوط الضحايا من المدنيين وازدياد حالات النزوح الداخلي والهجرة الخ

ان ضعف البناء المؤسسات ٠الامنية قاد الى انهيارات أمنية في مناطق غرب وشمال البلاد ، فضلا" عن انتشار مظاهر الجريمة المنظمة وحالات الخطف والاغتيال وقتا" بعد [٤٧].

ولكي نكون منصفين بعض الشئ، لابد من القول ، ان لانضع اللوم والتقصير على الحكومة العراقية وحدها ، بل لابد من توضيح هناك أسباب مؤثرة سواء داخلية او خارجية للازمة الأمنية ف البلاد وكالاتي [٤٨] :

- التغيير الذي شهده العراق جاء نتيجة تدخل خارجي (الولايات المتحدة الأمريكية) استعملت فيه الأداة العسكرية لإسقاط النظام وعمل على حل معظم مؤسسات الدولة ومنها المؤسسات الأمنية الذي شكل أرضية خصبة لتصاعد الفوضى على الصعيدين السياسي والأمني .

- نتيجة للمحاصصه الطائفية في تشكيل مجلس الحكم ادى الى تقاطع مصالح القوى السياسية وضعف الأداء وانعدام بوصلة الرؤية الإستراتيجية في بناء الدولة مما انعكس سلبا" على رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة ...
- شكل تزايد مستويات الفساد (السياسي –الإداري– المالي) مغذيا" مهما" شجع كثيرا" على تصاعد الوضع السياسي –الأمني المتأزم وارتبط الفساد بالمحاصصة الطائفية والحزبية طرديا".
- تدهور الوضع الأمني وتزايد إعداد الضحايا سببت غياب المهنية في تشكيل اغلب المؤسسات الأمنية للدولة وعدم تحييدها وإخضاعها للمتوافقات الحزبية وانعدام التوافق بين منظومات للتجهيز والتدريب عند التشكيل المتسرع لمعظم القطاعات العسكرية وافتقارها الى وحدة القيادة والقرار وغياب العقيدة العسكرية واضحة المعالم وانهيار البنية التحتية للتصنيع العسكري الوطني .

يمكن القول،ان التطورات السياسية في العراق والتي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي خلال هذه الفترة بسبب التغيرات المستمرة في الحكومة العراقية ، فضلا" عن التدخلات الخارجية في الشؤون العراقية ، وكان للتنوع الطائفي في تشكيلة المجتمع العراقي ، وللأحداث الإقليمية أثرها المباشر على الاستقرار السياسي وخاصة بعد دخول داعش الإرهابي .

- تشكيك بعض القوى السياسية بالدستور العراقي لعام ٢٠١٥ ومحاولة الطعن فيه مثل (المادة ١٤٠ ،قانون الغاز) وانعدام المحاولة لتعديله ساعد في أضعاف القناعة الشعبية بنصوصه مما أدى الى تعطيل تشريعها في بعض الأحيان كل ذلك فأقم المشكلة الأمنية [٤٩]
- الدور السلبي لبعض وسائل الإعلام المحلي والخارجي وانسياقه وراء أجندات موالية سيئة النية عمل على تغذية وتفاقم الأزمات ولاسيما الأزمة السياسية الأمنية وإرباك الرأي العام العراقي .
- التدخلات الخارجية (الإقليمية والدولية سياسيا" وإعلاميا" وامنيا") في شؤون العراق ومحاولتها إيجاد حلفاء في الداخل يقومون بدور القتال بالوكالة من اجل تحقيق

مصالحها على حساب المصلحة الوطنية العراقية مما فأقم حجم الصراع الداخلي بين القوى السياسية وعقد المشهد العراقي سياسيا" وامنيا "والتخندق الطائفي والإقليمي ومغذياته الدولية ، جعل العراق ساحة من ساحات الصراع لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية .

- وجود منظومة حكم إقليمية بدائية تصارع من اجل الحفاظ على امتيازاتها وبقائها عمل على تآمرها من اجل إسقاط تجربة البناء الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .
- الدور الإسرائيلي في تحطيم أعدائها في المنطقة ومنهم العراق عمل كمحرض على افتعال الأزمات السياسية والأمنية من اجل تفتيت دول المنطقة واغراقها [٥٠].

نتج عن ذلك انهيار القوات الأمنية في مدن عدة غرب وشمال البلاد منذ عام ٢٠١٤ وسيطرة داعش عليها مما حتم توجيه المرجعية الدينية في النجف الاشرف بضرورة صد التنظيمات الإرهابية من خلال إصدار فتوى الجهاد الكفائي لتفعيل الدور الشعبي في حماية الوطن والمواطن ، فضلا" عن ، يبدو تأثير قانون الأحزاب واضحا" على الساحة العراقية وذلك من خلال التنظيمات الحزبية التي تم إنشاءها في العراق بعد سقوط النظام والذي أدى الى زعزعة السلطة السياسية في العراق بسبب التنافر السياسي بين الأحزاب ، كذلك فهم من خلال ما طرح عن قانون الأحزاب انه كان يشوبه حالة من الضبابية.

نستنتج مما تقدم ، ان الأوضاعا لأمنية الذي يشهده العراق حتى عام ٢٠١٥ يرجع الى مؤثرات عدة سواء داخلية او خارجية ولكن لا يمنع هذا من وجود عامل مؤثر هي الخلافات السياسية بين أحزاب الحكومة ، الذي ساعد بصورة مباشرة وغيرمباشرة على دخول الجماعات الإرهابية او الجماعات المسلحة لتنفيذ مخططاتها وأهدافها وبالتالي انعكس بشكل كبير على الوضع الأمني في العراق .

وهذا ما أكده جواد البولاني وزير الداخلية السابق بقوله " ان التراجع الأمني الذي تشهده بعض المحافظات والعاصمة بغداد يعود بشكل رئيسي للخلافات السياسية، الأمر الذي اوجد ثغرة " للمجاميع الإرهابية " والجماعات المسلحة لتنفيذ عملياتها الإجرامية بحق الشعب " أضف

الى ذلك عدم كفاءة القادة السياسيون [٥١] كما اعتبر بعض المحللين ان للصراع السياسي دور كبير في تدهور الوضع الأمني في العراق منذ عام ٢٠١٥ بقولهم " ان الصراع السياسي انعكس بشكل سلبي على أداء الأجهزة الأمنية بكل صنوفها وينسب سبب ضعف المؤسسة الآمنة العراقية الى ضعف الولاء للحكومة وضعف المهنية في كافة تشكيلاتها معتبرا" ان ذلك مكن الجماعات الإرهابية من اختراق المؤسسة الأمنية في الدولة العراقية " [٥٢] .

نخلص مما تقدم ، بالرغم من حجم التحديات التي تواجه الحكومة العراقية بشكل عام والمواطن العراقي خاصة ، الا انه لابد من وضع حتمية الإصلاح والحلول اللازمة للخروج من الأزمة والدليل على ذلك استطاعت الحكومة العراقية بمساندة المرجعية دحر داعشالإرهابي وتحرير أراضي العراق منه . ان هذه الأمواج من الاحتلال جعلت الأمن القومي العراقي مهددا" بشكل دائم ، مما انعكس على وضعه الداخلي مسببا" له الكثير من المشاكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

الخاتمة

ساهمت الأوضاع والتطورات السياسية في العراق بعد سقوط النظام البائد عام ٢٠٠٣ على يد القوات الأمريكية وحلفائها وخروج الأخيرة عام ٢٠١١ وظهور داعش في العراق عام ٢٠١٤ على اثر احتلال الموصل فضلا" عن وجود العديد من المتغيرات سواء الاقتصادية او الاجتماعية كلها أثرت على الواقع العام في العراق بمافي ذلك الوضع الأمني وبالتالي اثر هذا الوضع على الجانب السياسي خصوصا" ان العراق اصبح إمام تكتلات وأحزاب سياسية لعبت دورا "كبرا" في العراق بينت الدراسة ان القرارات المتعلقة بقانون الأحزاب قد اتخذت بعد دراسة موسعة ولذلك خرجت بنتائج وتوصيات وأهمها :

النتائج

- ان البناء التنظيمي الناجح للأحزاب يكون في إعادة هيكلية الأحزاب وأهمية إحداث تغيرات هيكلية تتمثل في حتمية إجراء تحول في هياكل الحزب من هياكل بيروقراطية جامدة الى مؤسسات للتكوين السياسي يتركز همومه او أهدافه حول إجراء إصلاحات تخدم المجتمع العراقي .
- مناقشة الإشكالية الأمنية الذي شهدها العراق في تلك الفترة وبيان مخاطره وأثاره على المجتمعات والكشف عن منابعه ومصادر دعمه وتمويله وأهدافه.
- تبني إجراءات من شأنها إشراك جميع شرائح المجتمع كاستحداث الهياكل النوعية التي من شأنها تطوير إصلاح أحوال المجتمع وتوفير الحياة الكريمة لهم .

التوصيات :

- إيجاد حل للتنظيمات العسكرية الحزبية التي عملت تحت أجنحة الحشد الشعبي وخارجها وإدماجها في البنية المدنية للمجتمع وخلق منظومة أمنية وطنية تنطوي على وحدة القيادة والقرار ،اذ لايمكن إنكار جهودهم وتضحياتهم في سبيل تحرير الوطن .
- توعية إفراد الأجهزة العسكرية والأمنية .
- حصر السلاح بيد الدولة ومنع أي مظاهر مسلحة.
- احتدام الصراع الإقليمي والدولي ، بسبب ملفات الأزمة السورية وحرب اليمن ونتائج الاتفاق النووي بين ايران والغرب وغيرها تنذر بزيادة الاستقطاب السياسي إقليما" ودوليا" وتفجر الأزمات الأمنية بصورة مستمرة ، وقد تكون طويلة ، مما يتطلب ترصين البنية السياسية والأمنية في داخل العراق لتحييد الساحة العراقية قدر الإمكان عن الوقوع في حلبة الصراعات الخارجية .
- إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول مفهوم الأمن القومي في العراق .
- عقد المؤتمرات وتنفيذ البرنامج في بيان أهمية الوضع الأمني في العراق وان دل على شئ فأنه يدل على مدى قوة وقدرة الحزب على ان يكون مؤسسة بالمعنى الحرفي للكلمة من جهة وتدعيم الحكومة العراقية من جهة أخرى .

الهوامش

(١) أسماء فالح عبد الجبار ، الأحزاب السياسية في العراق ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث السياسية ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٣ ،ص٣٣ .

(٢) الحزب : يعني تجمع منظم ودائم من الأشخاص تجمعهم إيديولوجية معينة يسعون من خلال هذا الحزب الى جعل إيديولوجيتهم محل تطبيق ويحاولون بواسطته الوصول الى السلطة ،اما الحزب السياسي : هو تنظيم سياسي دائم ومنظم لقوى اجتماعية معينة توحدهم أيديولوجية او فكرة واحدة هدفهم الوصول الى السلطة والبقاء فها .لمزيد من المعلومات ينظر: تأثير قانون الأحزاب على الحياة السياسية في العراق، مركز الدراسات الإستراتيجية ، جامعة كربلاءwww.kerbalacss.uokerbala.iq

(٣) سعاد الشرقاوي ، الأحزاب السياسية أهميتها نشأتها نشاطها ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٢٤

(٤) هشام الحديدي ، الإرهاب بذوره وبثوره زمانه ومكانه وشخوصه ،ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٢٢ .

(٥)إنعام السلطاني ، دراسة واقع الأحزاب السياسية وبنيتها التنظيمية بعد عام ٢٠٠٣ ،مجلة الأنوار، www. M. ahewer.org. ٢٠١٦/٩/٣

(٦) لقد اشترط قانون الجمعيات والأحزاب السياسية في عام ١٩٢٢ وهوا ول قانون يهدف الى تنظيم الأحزاب اشترط الحصول على إذن الحكومة لإنشاء حزب سياسي ومن ضمن المواد أعطت لوزير الداخلية حق الإشراف والمراقبة على جميع أمور وبقي هذا القانون سار المفعول حتى عام ١٩٥٤ وقد استثنى الطبقات المتعلمة والموظفين في الدولة ومن تقل أعمارهم عن ١٨سنة كما نص القانون عن إسقاط الجنسية عن الشيوعيين في ١٩٦٠ على اثر انقلاب ١٩٥٨ صدر قانون جديد حول إجازة الأحزاب ومراقبتها من وزارة الداخلية الى السلطات القضائية (محكمة التمييز) وسمح كل راشد الاشتراك بالحزب واستثنى إفراد القوات المسلحة والسلك الدبلوماسي ، لمزيد من المعلومات ينظر : عاتكة مفلح ، الأحزاب السياسية والبناء التنظيمي ، مركز دراسات الثورة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٤٥

(٧) أسماء جميل فالح عبد الجبار ، المصدر السابق ، ص٥٥

(٨) ريتشارد ل. دافت ، النظرية وبناء الهياكل التنظيمية ، ب .ط ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص٣٧ .

(٩) المصدر نفسه ، ص٥٦ .

(١٠) يقصد الأمن لغويا" من أمنه ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة لمزيد من المعلومات ينظر : ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (الأنصاري) ، لسان العرب ، ط٤ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٣١٣ .

(١١) سورة قريش ، ج٣ ، الاية٤

(١٢) سورة القصص ، ج٢٠ ، الآية ٢٦

(١٣) أسس ومبادئ الأمن القومي . http : // www . boatel . com .

(١٤) موفق الربيعي ، مستشار الأمن القومي العراقي ، ٢٦ نيسان ٢٠٠٤ .orgwww.aliraqi.

(١٥) حسين جاسم الخزاعي ، داعش ، ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٥ ، ص١٢٠

(١٦) العراق أولا" ، إستراتيجية الأمن القومي العراقي للأعوام ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، موقع مرافئ ، ٢٠٠٦ http: // www. MacAfee .org.

(١٧) هانز فون سبونيل ، ما بعد الحرب وما قبل السلام العراق الى أين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣١٧ ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٩

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(١٩) تأسس الجيش العراقي عام ١٩٢١ وشكلت أول وحداته بأسم فوج الأمام الكاظم واتخذت من بغداد مقرا" لها وتشكلت القوة الجوية عام ١٩٣١ والقوة البحرية عام ١٩٣٧ لمزيد من المعلومات ينظر : القوات المسلحة العراقية http://ar. Wikipedia . org .

(٢٠)اخطر تلك الأجهزة هي (جهاز الأمن ، الأمن العام ، الاستخبارات العسكرية المهمات الخاصة وغيرها) لمزيد من المعلومات ينظر : زهير كاظم عبود ، المؤسسة الأمنية التي شيدها النظام البائد http:// www. Alameda paper. Net .

(٢١) المصدر نفسه .

(٢٢) فاتق حسن الشجيري ، تنظيم داعش ومناخات الارتماء في العراق ،ط١ ، بغداد ، ٢٠١٤ ص٩٥-٩٦ .

(٢٣) مراد بن علي زريقات ، التجربة السعودية في مواجهة الإرهاب وإخطاره ، ورقة بحثية قدمت ضمن سياق المستوى الاستراتيجي للأمن ، جامعة نايف العربية ، الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠

(٢٤) كريم محمد حمزة ، الحرب المجتمعية واليات إشاعة الفوضى ، دراسة منشورة في مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٤ ، ص٥ ٢ .

(٢٥) حايم ملكا" ووليام لورنس ، الجيل التالي من السلفية الجهادية ، مقالة تحليلية (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، واشنطن) http:// www.csis.org.

(٢٦) معظم الأحزاب التي أنشأت في مرحلة ما بعد السقوط النظام هي أحزاب قديمة حاولت ان تعيد صلاتها مع أعضاءها القدامى وكسب تعاطف الجيل الجديد من عائلات أنصارها مثل(الحزب الشيوعي العراقي، حزب الدعوة الإسلامي، حزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال، حزب الاشتراكي) لمزيد من المعلومات ينظر : انعام السلطاني ،المصدر السابق ،ص١٦.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص٣٣ .

(٢٨) لمزيد من التفاصيل ينظر: إنعام السلطاني ، المصدر السابق ، ص ١ ٦ .

(٢٩) تأثير الأحزاب على الحياة السياسية في العراق ، المصدر السابق ، ص١ .

(٣٠) سجلت المفوضية العليا للانتخابات عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تمارس العمل الحزبي في عام ٢٠٠٣ ما يقارب ٥٦ حزبا" و٢٤٩ تنظيم سياسيا" بلغ نهاية عام ٢٠٠٥ المجموع ٤٦٧ بينهما ٢٤٩ تنظيم سياسي والباقي مابين (جبهة – تيار – حركة – تجمع – حزب) لمزيد من التفاصيل ينظر : علي غالب ، دراسات حول مستقبل العراق ، مجلة العواصف العربية،٢٠١٤ .

http:// www. Alnoor.se.

(31)http:// Abuser newspaper . com.

(32)http:// www. Almadapaper. Net.

(٣٣) عراق على مفترق طرق : ورقة سياسات الإصلاح السياسي – الأمني ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ .http:// www. Karbala's. Vokerbala. Ed

(٣٤) بعد عام ٢٠٠٣ لم تتم الاستفادة من المعلومات الأمنية والاستخبارية التي كانت متوفرة في سجلات النظام السابق للتنظيمات المحظورة المتطرفة وبناء قاعدة بيانات متكاملة بل تعمد الأمريكان السماح بحرق ونهب هذه السجلات والسبب الأخر هو عدم وجود أجهزة دولة استطاعت ان تؤسس لنظام معلوماتي كفء لمنح صانع القرار صورة واضحة عن العدو الذي يتعامل معه لمزيد من المعلومات ينظر : مجموعة مؤلفين ، داعش ايكولوجيا التمدد ، ط٢ ، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٦ ، ص٩٠ .

(٣٥) الأزمات الدولية ،النظام السياسي في العراق بحاجة لإصلاح جذري ، ٦/٩ /٢٠١٦

http:// www. Alameda paper.net.

(٣٦) مايكل نايتس ، معهد واشنطن ،أحزاب العراق نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل.

http://www.washington.org

(37) Iraqmp Ahmed al- alwan:Arrte in Deadly Ramada Raid bbc.23 December 2013 .http://www.bbc.com

(٣٨) إشكالية الأزمة السياسية في العراق ،.www. Almdapaper.net

(٣٩) من الجدير بالذكر ، ان قانون الأحزاب العراقي تم إقراره على الورق منذ عام ٢٠٠٥ وتأخر تنفيذه حتى عام ٢٠١٥ لمزيد من المعلومات ينظر : إيمان فارس ، قانون الأحزاب العراقي.

http:// www. NewSabah.com.

(٤٠) قانون الأحزاب السياسية، بيت الحكمة ، ٢٠١٧ /٣/١٤ www. Baytarhikma.ia

(٤١) إنعام السلطاني ، المصدر السابق ،ص١٧

(٤٢) ايمان الهاشمي ، ملاحظات حول قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ .

www. newsabah.com.

(٤٣) انعام السلطاني، المصدر السابق، ض١٧ .

(٤٤) لم تلتزم مؤسسات الدولة المعنية والأحزاب السياسية بتطبيق الدستور الذي نص " تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز او إقصاء وتخضع لقيادة السلطة المدنية ولا تتدخل في الشؤون السياسية ولا دور لها في تداول السلطة " وبخصوص منع تشكيل الميلشيات أشار" يحظر تكوين ميلشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة " واعتمدت في إعادة بناء القوات المسلحة وتشكيل الجيش بالأساس على دمج مجاميع من الميلشيات التابعة للأحزاب الشيعية لمزيد من المعلومات ينظر : غازي فيصل ال سكوتي ، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٧ / ٢ / ٢٠١٩ .

Studies. Aljazeera.net.

(٤٥) ان الجيش العراقي في بداية تأسه بعد الاحتلال الأمريكي لم يكن يضم سوى ٥ فرق عاملة أي حوالي ٥٠ الف جندي ولا يملك رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة ووزراء الدفاع أي سيطرة على القوات المسلحة الكردية (البيشمركة) التي تعتبر جزء من الجيش العراقي ويتم تمويلها من قبل الحكومة الفيدرالية ، لمزيد من المعلومات ينظر : تقرير فشل سلطوي في العراق ، والميلشيات أمضى سلاحا" من الدولة ، القدس العربي ، ٢٣/١١/ ٢٠١٥ http:// www. Alquds.co.uk.

(٤٦) وليد كريم الناصري ، الأحزاب السياسية في العراق مابين النجاح والفشل ،٢٠١٧/٧/٢٥ http://www. Kitabal.com.

(٤٧) العراق على مفترق طرق ، ورقة سياسات الإصلاح السياسي – الأمني ، مركز الدراسات الإستراتيجية ،جامعة كربلاء ، ٢٠١٦

(٤٨)إشكالية الأزمة السياسية في العراق ، المصدر السابق ، ص١ .

(٤٩) المصدر نفسه، ص١.

(٥٠) كريم محمد حمزة ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

(٥١) علاء اليوسف ، صراع السياسيين سبب تدهور الأمن بالعراق

Aljazeera. Net.http://www

(٥٢) إحسان ألشمري ، صراع السياسيين سبب تدهور الأمن بالعراق،

http:// www. Aljazeera.net

قائمة المصادر :

اولا: القران الكريم :

١. سورة قريش ، ج٣ ، الاية٤

٢. سورة القصص ، ج٢٠ ، الآية ٢٦

ثانيا" : الكتب :

١. ابن منظور ، ابو الفضل جمال الدين بن مكرم الأنصاري ، لسان العرب ، ط٤ ،بيروت ، ٢٠٠٥ .

٢. أسماء فالح عبد الجبار ، الأحزاب السياسية في العراق ، مركز الرافدين للدراسات والبحوث السياسية، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٣ .

٣. حسين جاسم الخزاعي ، داعش ،ط١ ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠١٥ .

٤. ريتشارد ب. ل. دافت، للنظرية وبناء الهياكل التنظيمية ، ب، ط ،بيروت، ٢٠٠٨ .

٥. سعاد الشرقاوي ، الأحزاب السياسية أهميتها نشأتها نشاطها ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

٦. عاتكة مفلح ،الأحزاب السياسية والبناء التنظيمي ، مركز دراسات الثورة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

٧. فاتق حسن الشجيري ، تنظم داعشومناخان الارتماء في العراق ، ط١ ، بغداد ،٢٠١٤ .

٨. هشام الحديدي ، الإرهاب بذوره وبثورة زمانه ومكانه وشخوصه ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٩. مجموعة مؤلفين ، داعش ايكولوجيا التمدد ، ط٢ ، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد ، ٢٠١٦ .

ثالثا" : البحوث :

١. العراق على مفترق طرق ، ورقة سياسات الإصلاح السياسي –الأمني ، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ .

٢. مراد بن زريقات ، التجربة السعودية في مواجهة الإرهاب وإخطاره ، ورقة بحثية قدمت ضمن سياق المستوى الاستراتيجي للأمن ، جامعة نايف العربية ، الرياض ، ٢٠٠٥ .

رابعا" : الدوريات :

١. كريم محمد حمزة ، الحرب المجتمعية واليات إشاعة الفوضى ، مجلة النهرين للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٤ .

٢. هانز فون ستونيل ، مابعد الحرب وماقبل السلام العراق الى اين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣١ ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ .

خامسا" : المواقع الالكترونية :

1–www. Abases newpaper.com.

2-www.Alnoor.se.

3-www. Alraqi.org.

4-www.almadapaper.net

5-www .Alquds.co.uk.

6-www. Baytarhikma.iq.

7-www. bbc. Com.

8-www. csis.org.

9-ar. Wikiepedia.org.

10-www. kitablal.com.

11-www. Karbala. Vokerbala.ed.

12-www.M.ahewer.org.

13-www.moqatel.com.

14-www. marafea.org.

15-www.washington.org.

16-www.sutuied. Aljazeera a.net.

17-www. newsaban.com.